

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

منصور وشركاهم برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون و استشاريون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك بى إن بى باريبا
شركة مساهمة مصرية
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك بي إن بي باريبا "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية لبنك بي إن بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٧ فبراير ٢٠١٤ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ونتائج أعماله وتدقيقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتقريرنا عليها.


القاهرة في: ٢٧ فبراير ٢٠١٤

مراقبا الحسابات

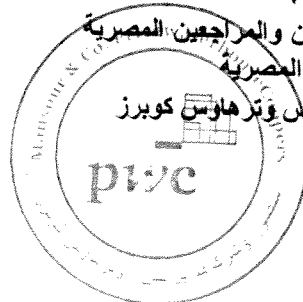

رشاد حسنى

س.م.م. "٥٢٧٤"
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي




باسمة سمرة
س.م.م. "٦٥٨٨"

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
منصور وشركاهم برايس وتر هاوس كوبرز



بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
٨٦٠ ٩٩٦	٢ ٠٥٦ ٨٢٢	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٦ ٠٤٢ ٢٤٣	٦ ٩١٦ ٠٢٨	أرصدة لدى البنوك
٧٢٢ ٢١٩	١ ٢٦٠ ٧٦٨	أذون خزائنة
٦ ٢٠٧ ٤٧٦	٦ ٥٤٦ ٥٢٠	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
٢ ٧٣١	١١ ٢١٧	مشتقات مالية
٩ ٦١٣	٥ ٩٥٧	أصول مالية بفرض المتاجره
١ ٧٧٠ ١٤٣	٢ ٨٥٠ ٢١٦	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩ ٠٠٠	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢١ ١٠٤	١٣ ٨٩٥	أصول غير ملموسة
١٢٤ ٥٧٤	١٤٩ ١١٠	أصول أخرى
٤٧٦ ٧١٩	٤٣٩ ٧٨٣	الأصول الثابتة
١٦ ٣٣٦ ٨١٨	٢٠ ٣٥٠ ٢١٢	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٩٥٨ ٤٤٦	٦٠٨ ١٤٤	أرصدة مستحقة للبنوك
١٣ ٠٠٠ ٩٣٨	١٦ ٧٧١ ٢٤٦	ودائع العملاء
٢ ٦٠٥	٤ ٢٧٢	مشتقات مالية
٣٠٣ ٤٩٦	٣٧٦ ٢٢٧	التزامات أخرى
٤٣ ٧٨٦	٥٦ ١٧٤	مخصصات أخرى
١٩ ٤٨٩	٧٢ ٦٦٠	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١ ٥٦٥	٨٧	التزامات ضريبية مؤجلة
١٤ ٣٣٠ ٣٢٥	١٧ ٨٨٨ ٨١٠	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٤ ١٤٤	١١٠ ٢٠٠	احتياطات
٣٠٢ ٣٤٩	٦٥١ ٢٠٢	أرباح محتجزة
٢ ٠٠٦ ٤٩٣	٢ ٤٦١ ٤٠٢	اجمالي حقوق الملكية
١٦ ٣٣٦ ٨١٨	٢٠ ٣٥٠ ٢١٢	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

- القاهرة في ٢٥ فبراير ٢٠١٤

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١٠٦٩٤٩٥	١٣١٩٠١٢	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٤٩٩١٤٢)	(٦١٣٦٩٢)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٥٧٠٣٥٣	٧٠٥٣٢٠	صافي الدخل من العائد
١٦٧٩٥١	٢٥١٥٤٠	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٢٧١٥٨)	(٢٩٥٨٥)	مصروفات الأتعاب والعمولات
١٤٠٧٩٣	٢٢١٩٥٥	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٣٥٨	٣٧٠	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٩٠٠٧١	١٧٠٥٥٤	صافي دخل المتاجرة
١٣٤٣٦	٣٢٩٤٣	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٣٩٢٦٣)	(٤٧٣٩٥)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(٤٠٦١٣٧)	(٤٩٢٥٩٣)	مصروفات إدارية
(٦٦٣٩٢)	(٩٥٨٨٤)	مصروفات تشغيل أخرى
٣٠٣٢١٩	٤٩٥٢٧٠	الربح قبل ضرائب الدخل
(٤١٥٣٥)	(١١٦٢٧٥)	عبء ضرائب الدخل
٢٦١٦٨٤	٣٧٨٩٩٥	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
١٤,٤٤	٢٠,٦٨	نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب

شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	البيان
١ ٨٦٦ ٨١٤	٢٥٦ ٧٥٠	(٨٩ ٩٣٦)	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في 31 ديسمبر 2011
(٢٠٥ ٢٣٧)	(٢٠٥ ٢٣٧)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١١
-	(١٠ ٨٠٤)	١٠ ٨٠٤	-	المحول الى الإحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى إحتياطي مخاطر بنكية عام
٨٣ ٢٣٢	-	٨٣ ٢٣٢	-	صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المتاحة للبيع بعد الضرائب
٢٦١ ٦٨٤	٢٦١ ٦٨٤	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
<u>٢ ٠٠٦ ٤٩٣</u>	<u>٣ ٠٢٣ ٤٩٩</u>	<u>٤ ١٤٤</u>	<u>١ ٧٠٠ ٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
٢ ٠٠٦ ٤٩٣	٣ ٠٢٣ ٤٩٩	٤ ١٤٤	١ ٧٠٠ ٠٠٠	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
(١٦ ٢٨٣)	(١٦ ٢٨٣)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٢
-	(٧٦٩)	٧٦٩	-	المحول الى الإحتياطي الرأسمالي
-	(١٣ ٠٤٦)	١٣ ٠٤٦	-	المحول الى الإحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى إحتياطي مخاطر بنكية عام
٩٢ ١٩٧	-	٩٢ ١٩٧	-	صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المتاحة للبيع بعد الضرائب
٣٧٨ ٩٩٥	٣٧٨ ٩٩٥	-	-	صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
<u>٢ ٤٦١ ٤٠٢</u>	<u>٦ ٥١٢ ٠٢</u>	<u>١١ ٠٢٠٠</u>	<u>١ ٧٠٠ ٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب

شاهيناز فوده

بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)

ملخص قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٣</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
١ ٦٣٢ ٩٩٣	٢ ٢٤٩ ٧٦٤	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٤ ٣٣٣)	(٩٩٩ ٧٠٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
(٢٠٥ ٢٣٧)	(١٦ ٢٨٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
<u>١ ٤٢٣ ٤٢٣</u>	<u>١ ٢٣٣ ٧٨١</u>	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
٥ ٢٥٨ ٧٢١	٦ ٦٨٢ ١٤٤	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
<u>٦ ٦٨٢ ١٤٤</u>	<u>٧ ٩١٥ ٩٢٥</u>	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك بي إن بي باريبا (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٣١ ديسمبر ٢٠١١	إيضاح ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرى)
٢٦١ ٦٨٤	٣٧٨ ٩٩٥	صافى أرباح السنة القابلة للتوزيع
(٧٦٩)	-	يخصم : أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالى طبقاً لأحكام القانون
(٤٤)	(٤٤)	احتياطي المخاطر البنكية العام
٤٠ ٦٦٥	٢٧٢ ٢٠٧	يضاف : أرباح محتجزة أول السنة المالية
<u>٣٠١ ٥٣٦</u>	<u>٦٥١ ١٥٨</u>	الاجمالي
١٣ ٠٤٦	١٨ ٩٥٠	يوزع كالآتي : احتياطي قانوني
-	٨٥ ٠٠٠	توزيعات المساهمين - جزء أول
١٦ ٢٨٣	٢٧ ٥٠٠	حصة العاملين
-	٢٤٧ ٥٠١	توزيعات المساهمين - جزء ثان
٢٧٢ ٢٠٧	٢٧٢ ٢٠٧	ارباح محتجزة فى آخر السنة المالية
<u>٣٠١ ٥٣٦</u>	<u>٦٥١ ١٥٨</u>	الاجمالي

- الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً متمماً للقوائم المالية.

القائم بأعمال العضو المنتدب
شاهيناز فوده
بيير دوليز

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

التأسيس والنشاط

يقدم بنك بي إن بي باريبا "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال واحد و ستون فرعاً ويوظف به ١٥٥١ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

قام بنك بي إن بي باريبا فرنساً ببيع عدد ٦,١٨٢,٨٤٧ سهم من أسهمه لبنك بي إن بي باريبا "ش.م.م" لبنك الإمارات دبي الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥,٢% و ٤,٤% لكل من بنك الإمارات دبي الوطني و بنك مصر وصندوق العاملين لبنك القاهرة على التوالي بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين لبنك القاهرة بالكامل الى بنك الإمارات دبي الوطني و الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية و الإمارات للخدمات المالية في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩,٩٩٨% و ٠,٠٠١% و ٠,٠٠١% على التوالي .

تم تعديل اسم البنك في السجل التجاري بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي إن بي باريبا" شركة مساهمة مصرية "ليصبح بنك الإمارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية".

تم تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ٢٥ فبراير ٢٠١٤ مع الأخذ في الاعتبار ان الجمعية العامة للمساهمين لها الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها.

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة حسب الأحوال بما في ذلك الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

٣-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٣-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :-

▪ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية الموبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك الموبوءة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

▪ إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية الموبوءة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدون الخزائنة

يتم الاعتراف بأدون الخزائنة بالمركز المالي بتكلفتها إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية موبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

٥-١ الأصول المالية الموبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :

- إذا كان ذلك التويب سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
- إذا كان الأصل المالى المراد تويبه، مثل الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالى المراد تويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية موبوءة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية الموبوءة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية الموبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة فى سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو فى مدى زمني قصير حيث (ويتم تويبها فى هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
 - الأصول التي يوبؤها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك الموبوءة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك فى تاريخ التسوية وهو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.
- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم

الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية الى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوفر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كإصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلى هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلى كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلى للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١١ - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

١٢ - اضمحلال الأصول المالية

١٢-١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- فى حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصصة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الأتئمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

استثمارات مالية متاحة للبيع

٢-١٢

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والاعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣ - الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث الى خمس سنوات.

١٤ - الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، هذا وقد قام البنك بتعديل تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بدءاً من أول يناير ٢٠٠٩ وقام بالمحاسبة عن هذا التعديل بأثر مستقبلى، وبالتالي فلم تتأثر السنوات السابقة بتغيير نسب الإهلاك المستخدمة. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدره بعد التعديل:

-	المباني	٦٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	١٠ و ٧ سنوات
-	أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات
-	وسائل نقل	٥ سنوات
-	أجهزة الحاسب الآلى	٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	ماكينات صرف آلى	٧ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المطبقة للتجهيزات والإنشاءات للفروع المملوكة ١٠ سنوات والمؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدره للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستردادية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقار صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥ - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلى يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن السنة التى حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصصاً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطى الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

يتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود فى تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بتآعب الضمان فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى التزام مالى ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجيها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أى التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذى تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين فى الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية والتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أى التزامات تتعلق بحصة العاملين فى الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبند التى تعالج التغييرات فى قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانونى فى إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافى بعد خصم الأثر الضريبى) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢١-٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
 - يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
 - ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
 - الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة / السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
 - الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٨.٥٣% في نهاية ديسمبر ٢٠١٣.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسي المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسي الإضافي (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلي :-

١- ٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.

٢- ٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص.

٣- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).

٤- ٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- ٥- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتي:

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويُلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

		رأس المال	
		القاعدة الرأسمالية	
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣		
١ ٩٩٥ ٧٣٠	٢ ٠٧٧ ٢٣٠	الشريحة الأولى بعد الاستبعادات Going-concern capital	
١٣٣ ٠٥٨	١٣٥ ٤٦٩	الشريحة الثانية بعد الاستبعادات Gone – Concern Capital	
<u>٢ ١٢٨ ٧٨٨</u>	<u>٢ ٢١٢ ٦٩٩</u>	إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات	
		مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	
١٠ ٦٣٨ ٠٦٨	١٠ ٤٨٥ ٤١٧	مخاطر الائتمان Credit Risk	
٤٧ ٨٦٠	-	مخاطر السوق Market Risk	
١ ١٨١ ٩١٠	١ ٤٥٥ ٤٠٠	مخاطر التشغيل Operation Risk	
<u>١١ ٨٦٧ ٨٣٨</u>	<u>١١ ٩٤٠ ٨١٧</u>	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	
<u>١٧,٩٤%</u>	<u>١٨,٥٣%</u>	معيار كفاية رأس المال (%)	

٢٥- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وفيما يلي أهم البنود التي تستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم اعتبار كل انخفاض في القيمة العادلة يمثل اضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد أرباح (خسائر) إضافية بمقدار ٩.٨٧٦ ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٨٩.٠٩٠	١٦٤.٥٤٦	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
٦٧٦	٤.١٧٠	(خسائر) أرباح تقييم عقود صرف أجله
٩	(٣)	(خسائر) أرباح تقييم مبادلة سعر العائد
	١.٤٥٤	أرباح تقييم عقود خيار عملات
٢٩٦	٣٨٧	أرباح (خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
<u>٩٠.٠٧١</u>	<u>١٧٠.٥٥٤</u>	الإجمالي

- نصيب السهم في الربح

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٢٦١.٦٨٤	٣٧٨.٩٩٥	صافي أرباح السنة .
(١٦.٢٨٣)	(٢٧.٥٠٠)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*
<u>٢٤٥.٤٠١</u>	<u>٣٥١.٤٩٥</u>	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧.٠٠٠	١٧.٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>١٤,٤٤</u>	<u>٢٠,٦٨</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين

- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
١.٨٧٨	٤٥.١٢٨	أوراق تجارية مضمومة
٦.٥٥١.٤٨٠	٦.٩٠٠.٨٨٠	قروض العملاء
<u>٦.٥٥٣.٣٥٨</u>	<u>٦.٩٤٦.٠٠٨</u>	
(١٩.٤٩٢)	(٢٦.٨٧٠)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٣٢٦.٣٩٠)	(٣٧٢.٦١٨)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
<u>٦.٢٠٧.٤٧٦</u>	<u>٦.٥٤٦.٥٢٠</u>	الصافي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا نكر خلاف ذلك)

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة / السنة كانت كما يلي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٢٦ ٣٩٠	١١٤ ٦٧٥	٢١١ ٧١٥	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
١٠٧ ٣٠٤	٧٢ ٣٥٨	٣٤ ٩٤٦	عبء الاضمحلال
(٥٩ ٩٠٩)	(٥٠ ٩٩٦)	(٨ ٩١٣)	رد الاضمحلال
٥ ١٢٣	٢ ٦٧٤	٢ ٤٤٩	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
-	-	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٦ ٢٩٠)	-	(٦ ٢٩٠)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٣٧٢ ٦١٨	١٣٨ ٧١١	٢٣٣ ٩٠٧	رصيد المخصص في آخر السنة
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٣٦١ ٤٥٥	٩٠ ٠٨٥	٢٧١ ٣٧٠	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
٧١ ٨٦٢	٤٧ ٦١١	٢٤ ٢٥١	عبء الاضمحلال
(٣٢ ٥٩٩)	(٢٤ ٦٦٣)	(٧ ٩٣٦)	رد الاضمحلال
٣ ١٥٣	١ ٢٧٠	١ ٨٨٣	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٣٧٢	٣٧٢	-	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٧٧ ٨٥٣)	-	(٧٧ ٨٥٣)	المستخدم من المخصصات خلال السنة
٣٢٦ ٣٩٠	١١٤ ٦٧٥	٢١١ ٧١٥	رصيد المخصص في آخر السنة

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢		٣١ ديسمبر ٢٠١٣			
المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة الأصول	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة الالتزامات		
				(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة	
				مشتقات العملات الأجنبية	
				عقود عملة آجلة	
٣٧٢	٢٢٧	١٩٨٩٣	١٤٢١	٨٣٦٦	٤٦١١٧٩
				عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)	
-	-		٢٨٥١	٢٨٥١	٢٩٣٦٥٦
٣٧٢	٢٢٧		٤٢٧٢	١١٢١٧	
				مشتقات معدلات العائد	
				عقود مبادلة عائد	
٢٢٣٣	٢٥٠٤	٤٧٦٦٥٨٠	-	-	-
٢٢٣٣	٢٥٠٤				
				إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة	
٢٦٠٥	٢٧٣١		٤٢٧٢	١١٢١٧	

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٩٦١٣	٥٩٥٧	
٩٦١٣	٥٩٥٧	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
		(أ) أدوات دين:
١ ٧٦٦ ٠٠٦	٢ ٨٤٦ ٠٧٩	أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
		(ب) أدوات حقوق ملكية:
٤ ١٣٧	٤ ١٣٧	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
<u>١ ٧٧٠ ١٤٣</u>	<u>٢ ٨٥٠ ٢١٦</u>	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية السنة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٨١١ ٢٠٢	٢٨١ ٥١٠	أرصدة متداولة
٩٥٤ ٨٠٤	٢ ٥٦٤ ٥٦٩	أرصدة غير متداولة
<u>١ ٧٦٦ ٠٠٦</u>	<u>٢ ٨٤٦ ٠٧٩</u>	
١ ٧٦٦ ٠٠٦	٢ ٨٤٦ ٠٧٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>١ ٧٦٦ ٠٠٦</u>	<u>٢ ٨٤٦ ٠٧٩</u>	

- استثمارات في شركات تابعة

حدث تغيير على استثمارات البنك في الشركات التابعة خلال الفترة حيث بلغت قيمتها الدفترية ٩٩ ٨٩٦ ألف جنيه في نهاية الفترة وبيانها كالتالي:

آخر السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي	مصر	٢٠٥,٣٣٨	٨٣,٢٤٧	١٠٧,٧٧٨	٩,١١٩	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة بي إن بي باريبا للتأجير التمويلي	مصر	٢٧١,٨١١	١٥٨,٧٩٨	١٢٤,٨٤١	٤,٨٤٣	٩٩

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٩٤.٠٦١	١١٠.٢٣٠	إيرادات مستحقة
١٠.٤٢٧	١١.٣٤٦	مصروفات مقدمة
٣٩١	٨٤٢	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)
٢٥٠.٦	٢٧٧٨	تأمينات وعهد
١٦٧٥٠	٢٣٤٧٥	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>١٢٤.٥٧٤</u>	<u>١٤٩.١١٠</u>	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٥٥٨٣.٩٦٠	٦٨٨٥.٩٩٢	ودائع تحت الطلب
٥١٥٠.٨٤٧	٦٠٩٨.٨٤٥	ودائع لأجل وبإخطار
١٠٣٩.٨٦٢	٢٣١٣.٢٧٢	شهادات ايداع وإدخار
١١٣٤.٨٦٦	١٢٨٨.٢٢٧	حسابات توفير
٩١.٤٠٣	١٨٤.٩١٠	ودائع أخرى
<u>١٣.٠٠٠.٩٣٨</u>	<u>١٦.٧٧١.٢٤٦</u>	الإجمالي
٧٥٣.٤٦١	٩١٥٢.٥٢٣	ودائع مؤسسات
٥٤٧.٤٧٧	٧٦١٨.٧٢٣	ودائع أفراد
<u>١٣.٠٠٠.٩٣٨</u>	<u>١٦.٧٧١.٢٤٦</u>	الإجمالي
٣٥٤٤.٨٥١	٤٣٥٧.١٣٠	أرصدة بدون عائد
٩٤٥٦.٠٨٧	١٢٤١٤.١١٦	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>١٣.٠٠٠.٩٣٨</u>	<u>١٦.٧٧١.٢٤٦</u>	الإجمالي

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	
٣٨.٠٠٠	٥٢.٧٣٠	عوائد مستحقة
٢٩	٦٤	إيرادات مقدمة
١٢٩.١٦١	١٦٨.٢٩١	مصروفات مستحقة
١٣٦.٣٠٦	١٥٥.١٤٢	أرصدة دائنة متنوعة
<u>٣٠٣.٤٩٦</u>	<u>٣٧٦.٢٢٧</u>	الإجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (٣١ ديسمبر ٢٠١٢: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

قام بنك بي إن بي باريبا فرنسا ببيع عدد ٦,١٨٢,٨٤٧ سهم من أسهمه لبنك بي إن بي باريبا ش.م. لبنك الامارات دى الوطنى لتصبح نسب المساهمة فى البنك ٩٥,٢% و ٤,٤% و ٠,٤% لكل من بنك الامارات دى الوطنى و بنك مصر وصندوق العاملين بينك القاهرة على التوالى بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية، كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين بينك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دى الوطنى و الامارات دى الوطنى للأوراق المالية و الامارات للخدمات المالية فى ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة فى البنك ٩٩,٩٩٨% و ٠,٠٠١% و ٠,٠٠١% على التوالى.

تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي إن بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الإمارات دى الوطنى "شركة مساهمة مصرية".

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٨.
- تم فحص عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتمت المطالبة و جرى عمل اللجنة الداخلية.
- تم تقديم الاقرار الضريبي عن عامى ٢٠١١/٢٠١٢ و تم السداد و لم نخطر بالفحص.

أحداث هامة

تم فى تاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ توقيع عقد بيع ميدنى للاسهم المملوكة لبنك بي إن بي باريبا - باريس الى بنك الامارات دى الوطنى و قد تم الحصول على موافقه البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٣ و تم الحصول على موافقه الهيئة العامه الاستثمار بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٣ و تم نقل الملكيه بالبورصة بتاريخ ٩ يونيه ٢٠١٣. تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بي إن بي باريبا "شركة مساهمة مصرية" ليصبح بنك الإمارات دى الوطنى "شركة مساهمة مصرية".